

جمهورية العراق



كلمة رئيس وفد العراق

الى

المؤتمر الخاص بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
حيث النفاذ

نيويورك ٢١-٢٣/أيلول/٢٠٠٥

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أتقدم اليكم بتهاني وفد العراق لإنتخابكم رئيساً لمؤتمرنا هذا، ووفدي على ثقة تامة بأن خبرتكم وحكمتكم ستوفر قيادة ناجحة لأعمال هذا المؤتمر، لتمهيد السبيل للتوصل الى القناعة التامة لدى الدول الأعضاء للمساهمة الفاعلة من خلال التوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل تطبيق اهداف الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الوفود،

ان العراق في عهده الجديد وبعد تخلصه من الحكم الديكتاتوري الشمولي ودخوله في مجتمع الدول الديمقراطية، يسعى الى بناء دولة المؤسسات التي تركز على أسس عصرية ومتحضرة، وفي المقدمة منها احترام قواعد الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، واحلال السلام وحل المنازعات بالطرق السلمية، ويعمل على نبذ العنف والحد من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ويحترم المعاهدات والمواثيق الدولية، ويعمل مع الاسرة الدولية من اجل صيانة السلم والأمن الدوليين.

تأسيساً على تلك المبادئ فإن العراق يؤمن بأن الانضمام العالمي الى الاتفاقيات الدولية بشأن اسلحة الدمار الشامل والامتنال العالمي لها جميعاً والمشاركة في المساعي الهادفة الى التخلص من هذه الاسلحة بشكل كامل، سوف يضمن للمجتمع الدولي التحرر من خطر استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، فإن العراق يؤكد دعمه للمبادرات الدولية التي تصب في جهود منع انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها، ويعمل على سن التشريعات والقوانين التي تتماشى مع القواعد الارشادية لأنظمة عدم الانتشار.

ومن هذا المنطلق فقد نص مشروع الدستور العراقي الذي سيجري الاستفتاء العام عليه في ١٥/اكتوبر- تشرين الأول/٢٠٠٥، في الفقرة هاء من المادة التاسعة على ما يلي:

((تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وانتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها ونتاجها واستخدامها من معدات وموارد وتكنولوجيا وأنظمة للإيصال)). ويمكن الرجوع الى تقرير العراق الوطني الوارد في الوثيقة (S/AC.4/2004/02/116) للتعرف على الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها حكومة العراق في مجال التزامها واحترامها للمعاهدات والاتفاقيات والترتيبات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح والسيطرة على التسليح ومنع الانتشار.

في هذا المجال يود وفدي ان يؤكد على ان العراق ينوي التوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) في أقرب فرصة ممكنة، بعد استكمال بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية وفق الدستور الجديد. لإيمانه العميق بأن عالماً بدون أسلحة دمار شامل وفي مقدمتها السلاح النووي سيكون اكثر أمناً لنا جميعاً ولأبنائنا وأحفادنا.

كما يؤيد العراق المبادرات التي تدعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط ، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بصورة خاصة، ويدعو دول المنطقة الى العمل الجاد من أجل التوصل الى هذا الاتفاق وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ختاماً ، فإن وفدي يناشد الدول الاخرى التي بمصادقتها ستدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) حيز النفاذ، الى المبادرة في التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية، لتثبت للمجتمع الدولي بأنها ساهمت بوضع الحجر الأساس لمنع السباق النووي و التمهيد لعالم جديد ينعم بالسلام والامن الدوليين.

وشكراً.